



التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية
من وجهة نظر أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة الخمس

Digital Transformation and Its Role in Combating Administrative and Financial Corruption in Libyan Institutions: From the Perspective of Members of the Administrative Control Authority and the Audit Bureau in Al-Khums

أ.عزالدين محمد محمد رحاب
EZULDEEN Mohammed RIHAB

أستاذ مساعد بقسم إدارة الاعمال كلية الاقتصاد الخمس جامعة المرقب

emrihab@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/07/20 - تاريخ المراجعة: 2026/07/25 - تاريخ القبول: 2026/08/28 - تاريخ للنشر: 2026/9/1
ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة فرع الخمس، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراس دور (الشفافية الرقمية - تطبيق الأرشفة الإلكترونية - تفعيل الرقابة الرقمية - الحوكمة الإلكترونية والمساءلة) في الحد من الفساد الإداري، واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لجميع افراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (48) عضو استرجع منها عدد (45) استبانة

تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (spas)، حيث بينت الدراسة وجود ارتباط موجب بين تعزيز الشفافية الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.648$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين. وكشفت عن وجود ارتباط موجب بين تطبيق الرقابة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.747$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين. كما توصلت الدراسة الى وجود ارتباط موجب بين تطبيق الأرشفة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.373$ وهو ارتباط متوسط في العلاقة بين المتغيرين. وأوضحت وجود ارتباط موجب بين تطبيق الحوكمة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.781$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين. كما تبين وجود ارتباط موجب بين تطبيق التحول الرقمي والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.757$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين.

واوصت الدراسة بالعمل على تعزيز توجه المؤسسات الليبية نحو التحول الرقمي المتكامل في مختلف العمليات والإجراءات الإدارية والمالية، بما يقلل من التدخلات البشرية والإجراءات الروتينية، ويرفع مستوى الرقابة والمساءلة، ويسهم في الحد من فرص وممارسات الفساد الإداري والمالي.
الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي - الفساد الإداري - الفساد المالي - الشفافية الإدارية - الارشفة الالكترونية - الرقابة الرقمية - الحوكمة الالكترونية

Abstract

This study aimed to examine the role of digital transformation in reducing administrative and financial corruption in Libyan institutions from the perspective of members of the Administrative Control Authority and the Audit Bureau, Al-Khoms Branch. The study adopted a descriptive-analytical approach to investigate the role of four dimensions of digital transformation—digital transparency, electronic archiving, digital oversight, and e-governance and accountability—in reducing administrative and financial corruption.

A census sampling method was employed, covering the entire study population of 48 members. A total of 45 valid questionnaires were retrieved and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The findings revealed a strong positive correlation between enhancing digital transparency and reducing administrative and financial corruption, with a correlation coefficient of $R = 0.648$. The results also indicated a strong positive correlation between the implementation of digital oversight and the reduction of administrative and financial corruption ($R = 0.747$). In addition, a moderate positive correlation was found between the implementation of electronic archiving and the reduction of administrative and financial corruption ($R = 0.373$). The study further demonstrated a strong positive correlation between the implementation of e-governance and the reduction of administrative and financial corruption ($R = 0.781$). Overall, digital transformation was found to have a strong positive correlation with reducing administrative and financial corruption, with a correlation coefficient of $R = 0.757$.

Based on these findings, the study recommends that Libyan institutions strengthen their efforts toward comprehensive digital transformation across administrative and financial processes and procedures. Such transformation can reduce human intervention and routine procedures, enhance oversight and accountability, and contribute to limiting opportunities for administrative and financial corruption.

Keywords: Digital Transformation; Administrative Corruption; Financial Corruption; Digital Transparency; Electronic Archiving; Digital Oversight; E-Go

1. الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولاً متسارعاً نحو توظيف التقنيات الرقمية في مختلف مجالات العمل الإداري والمؤسسي، وأصبح التحول الرقمي من الأدوات المهمة في تطوير أداء المؤسسات، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ولا يقتصر أثر التحول الرقمي على سرعة إنجاز المعاملات وتسهيل الوصول إلى المعلومات، بل يمتد إلى إعادة تنظيم الإجراءات الإدارية والمالية بما يساهم في الحد من الممارسات غير المشروعة وتقليل فرص استغلال الوظيفة العامة. ويُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العامة، لما يترتب عليه من آثار سلبية على كفاءة الأداء، وحسن استغلال الموارد، وثقة المواطنين في المؤسسات. وفي هذا السياق، يمكن للتحول الرقمي أن يساهم في الحد من الفساد من خلال تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، وتوفير سجلات إلكترونية للمعاملات، وتعزيز إمكانية التتبع والرقابة، وتقليل الاتصال المباشر بين الموظف ومتلقي الخدمة، بما يحد من بعض فرص المحاباة والرشوة والتلاعب في

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

الإجراءات. وقد أكدت دراسة حديثة في البيئة الليبية أن التحول الرقمي يمثل إحدى الآليات المهمة للحد من الفساد الإداري والمالي، مع ضرورة مواجهة التحديات البشرية والتقنية والقانونية والأمنية والتنظيمية المصاحبة لتطبيقه (العبيدي وآخرون، 2025).

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية، ولا سيما في ظل الحاجة إلى تطوير أساليب الإدارة والرقابة، وتعزيز الشفافية والنزاهة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة العمل المؤسسي والحد من فرص الفساد.

2.1 مشكلة الدراسة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال التحول الرقمي، حيث أصبحت التقنيات الرقمية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الحكومية لتحسين كفاءة الأداء، وتعزيز الشفافية، وتطوير جودة الخدمات العامة. ويُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العامة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تتمثل في ضعف الكفاءة الإدارية، وإهدار الموارد، وتراجع الثقة في المؤسسات الحكومية.

وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول والمؤسسات إلى تبني أنظمة التحول الرقمي باعتبارها وسيلة فعالة للحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي، من خلال تعزيز الشفافية الرقمية، وتفعيل الرقابة الإلكترونية، وتطبيق الأرشفة الإلكترونية، إضافة إلى دعم مبادئ الحوكمة الإلكترونية والمساءلة.

ورغم الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة نحو التوسع في تطبيقات التحول الرقمي، إلا أن مظاهر الفساد الإداري والمالي لا تزال تمثل تحديًا يؤثر في مستوى الأداء الإداري وجودة الخدمات المقدمة، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية؟

3.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيس

التعرف على دور التحول الرقمي بأبعاده (الشفافية الرقمية - الارشفة الالكترونية - الرقابة الرقمية - الحوكمة الالكترونية) في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة الخمس.

4.1 الفرضية الرئيسية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تعزيز الشفافية الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

2. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الأرشفة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

3. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تفعيل الرقابة الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

4. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتعزيز المساءلة والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

5.1 أهمية الدراسة

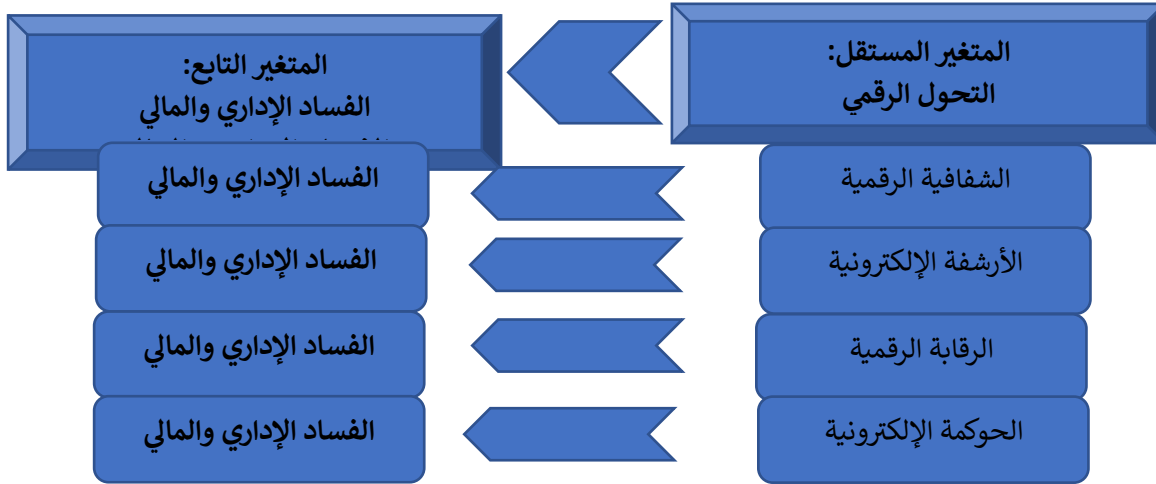
1. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التحول الرقمي باعتباره من الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الإدارية المعاصرة .
2. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقة بين التحول الرقمي والحد من الفساد الإداري والمالي .
3. تسلط الدراسة الضوء على أبعاد رقمية حديثة مثل الشفافية الرقمية والرقابة الإلكترونية والحوكمة الرقمية وعلاقتها في الحد من الفساد الإداري والمالي.
4. تساعد نتائج الدراسة صناع القرار في التعرف على مدى فاعلية تطبيقات التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي.

6.1 منهجية الدراسة

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يهدف إلى وصف ظاهرة التحول الرقمي والفساد الإداري والمالي وتحليل العلاقة بينهما، من خلال جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج المتعلقة بدور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي..

7.1 نموذج الدراسة



المصدر: اعداد الباحث

8.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة الخمس والبالغ عددهم (48) وقد استخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لجميع افراد المجتمع.

9.1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على بيان دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي.

- الحدود البشرية

أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة

- الحدود المكانية

هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة الخمس

- لحدود الزمنية

تُجرى الدراسة خلال شهر يونيو 2026م.

10.1 الدراسات السابقة

1. دراسة القطراني وزهمول (2022) بعنوان دور التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالتطبيق

على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام الإدارة الإلكترونية في تقليل مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات المصرفية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف الإسلامية بمدينة بنغازي، بينما اختيرت عينة من الموظفين والعاملين بتلك المصارف. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي للإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري، كما بينت أن تقديم الخدمات إلكترونياً يساهم في تقليل المحسوبية والمحاباة.

2. كما هدفت دراسة ميرال يوسف وآخرون (2023) إلى بيان أثر سياسة التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في رفع

كفاءة المؤسسات الحكومية والحد من الفساد الإداري، وذلك من خلال تحليل عدد من التجارب الدولية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الحكومية التي طبقت عليها تجارب التحول الرقمي في عدد من الدول، دون تحديد عينة ميدانية مباشرة نظراً للطابع التحليلي للدراسة. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية، كما أكدت وجود علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتقليل فرص الفساد الإداري، وأن الرقابة الرقمية تُعد من أكثر الأدوات فاعلية في مكافحة الفساد.

3. دراسة عمرو فؤاد (2023) دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري، حيث هدفت إلى توضيح

إسهام التقنيات الذكية في تعزيز الرقابة والشفافية والحد من الممارسات الفاسدة داخل المؤسسات الإدارية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى تحليل التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الإدارية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة الذكية تساهم في تعزيز النزاهة والرقابة الإلكترونية، وأن استخدام التحليل الرقمي للبيانات يساعد في اكتشاف التجاوزات الإدارية، كما أن التحول الرقمي يقلل من التدخل البشري المباشر ويحد من فرص الفساد الإداري.

4. دراسة درباش (2025) فقد هدفت إلى التعرف على أثر برامج التحول الرقمي في تحسين جودة اتخاذ القرار المبني

على البيانات لدى القيادات الإدارية بالمؤسسات الحكومية بمدينة سرت. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الانحدار الإحصائي، وتمثل مجتمع الدراسة في القيادات الإدارية بالمؤسسات الحكومية بمدينة سرت، بينما اختيرت عينة من القيادات الإدارية والعاملين بالمؤسسات الحكومية. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يساهم في تحسين جودة القرارات الإدارية من خلال توفير بيانات دقيقة تدعم الشفافية.

5. في حين ركزت دراسة القطراني (2020) على المعوقات التي تحد من التحول نحو الإدارة الإلكترونية في هيئة

الرقابة الإدارية فرع إجدابيا، حيث هدفت إلى التعرف على أبرز الصعوبات البشرية والفنية والإدارية التي تعيق تطبيق

الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الرقابية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بهيئة الرقابة الإدارية، واختيرت عينة من الموظفين والعاملين بالهيئة. وأظهرت النتائج وجود معوقات بشرية وفنية وإدارية تحد من نجاح التحول الرقمي، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التقنية.

6. دراسة عثمان وأبو الديار (2025) إلى اختبار أثر التحول الرقمي في العلاقة بين القيادة الأخلاقية والحد من الفساد الإداري لدى العاملين بالحكم المحلي بمحافظة الدقهلية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بقطاع الحكم المحلي بالدقهلية، بينما اختيرت عينة من الموظفين والعاملين بالإدارات المحلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتحول الرقمي في تعزيز النزاهة والشفافية، كما بينت أن القيادة الأخلاقية تدعم نجاح التحول الرقمي في مكافحة الفساد، وأن الحوكمة الإلكترونية تعزز المساءلة الإدارية.

7. تناولت دراسة بن خومة وآخرين (2024) دور الخدمات الرقمية في تعزيز الشفافية وتحقيق الاستدامة في مؤسسات الحكم المحلي الليبية، حيث هدفت إلى بيان مدى إسهام الخدمات الرقمية في تطوير العمل الإداري داخل البلديات الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية على عدد من البلديات الليبية، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالبلديات، بينما اختيرت عينة من الموظفين والإداريين بتلك البلديات. وأظهرت النتائج أن الخدمات الرقمية تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل التعقيدات الإدارية، كما يساعد التحول الرقمي في رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين التواصل مع المواطنين.

2. إطار النظري للدراسة

تمهيد

شهدت المؤسسات العامة خلال السنوات الأخيرة تحولاً متسارعاً في أساليب العمل نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبح توظيف التقنيات الرقمية أحد المداخل الأساسية لتطوير الأداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. ولم يعد التحول الرقمي مقتصرًا على إدخال أجهزة الحاسب الآلي أو تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية، وإنما أصبح توجهاً إدارياً شاملاً يستهدف إعادة تصميم العمليات والإجراءات والخدمات وأساليب اتخاذ القرار بالاعتماد على التقنيات الرقمية وقواعد البيانات والأنظمة الإلكترونية. ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة في مؤسسات القطاع العام، نظراً لدوره المحتمل في تحسين الكفاءة والشفافية والرقابة على الموارد العامة (المدني والضباح، 2024).

وتبرز أهمية التحول الرقمي بصورة أكبر عند ارتباطه بمشكلة الفساد الإداري والمالي، باعتبار أن جزءاً من ممارسات الفساد يرتبط بضعف الشفافية، وتعقيد الإجراءات، واتساع السلطة التقديرية للموظفين، وضعف نظم الرقابة، وصعوبة تتبع العمليات الإدارية والمالية. ومن هذا المنطلق، يمكن للتقنيات الرقمية أن تسهم في الحد من فرص الفساد من خلال أتمتة الإجراءات، وتوثيق المعاملات، وتقليل التعامل المباشر، وتحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الرقابة والمساءلة. وقد توصلت دراسة ليبية إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الحكومة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري (شكشك، 2022، ص. 217-230).

وعلى الجانب الآخر، يمثل الفساد الإداري والمالي تحدياً رئيسياً أمام كفاءة المؤسسات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ لا تقتصر آثاره على الخسائر المالية، بل تمتد إلى إضعاف سيادة القانون والثقة في المؤسسات، وزيادة تكلفة تنفيذ المشروعات، وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد العامة. وقد خلصت دراسة حديثة حول الحالة الليبية إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً كبيراً في انتشار الفساد، وأن من أبرز آثاره الآثار القانونية والاقتصادية (حيدر، 2023، ص. 25-41).

1.2 التحول الرقمي

1.1.2 مفهوم التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وقد تطور مفهومه من الاستخدام المحدود للتكنولوجيا في تنفيذ بعض الأعمال إلى مفهوم أكثر شمولاً يتضمن إعادة النظر في طريقة أداء المؤسسة لأعمالها وتقديمها لخدماتها وإدارتها لمواردها ومعلوماتها. ولذلك فإن التحول الرقمي لا يعني مجرد تحويل المعلومات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، وإنما يشمل استخدام التقنيات الرقمية لإعادة تصميم العمليات وتحسين الأداء المؤسسي. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات العربية إلى أن الرقمنة تهدف إلى تطوير الأنظمة القائمة من خلال الاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة في تسهيل الوصول إلى المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة والجودة وخفض التكاليف (الماضي، 2024).

كما أن التحول الرقمي يرتبط بمجموعة متكاملة من المكونات التقنية والبشرية والتنظيمية، تشمل الموارد البشرية، والحاسب الآلي والبرمجيات، والشبكات وقواعد البيانات، والأمن السيبراني. وقد اعتمدت دراسة حديثة على القطاع العام الليبي هذه المكونات باعتبارها أبعاداً أساسية للتحول الرقمي، وأظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير نظم الرقابة المالية (الساري، 2025، ص. 50-71).

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف التحول الرقمي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: عملية مؤسسية متكاملة تقوم على توظيف التقنيات الرقمية والأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات في إعادة تصميم العمليات والإجراءات والخدمات الإدارية والمالية، بما يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية وسرعة الإنجاز وتعزيز الرقابة والمساءلة والحد من فرص الفساد الإداري والمالي.

2.1.2 أهمية التحول الرقمي

تتمثل أهمية التحول الرقمي في قدرته على إحداث تغيير جوهري في أساليب العمل التقليدية، من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، وتسريع تدفق المعلومات، وتحسين عملية تخزين واسترجاع البيانات، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. كما يساهم في تقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية، وتحسين قدرة المؤسسة على تقديم خدماتها بصورة أكثر كفاءة.

وفي السياق الليبي، أظهرت دراسة حول التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام أن تبني الأنظمة الرقمية وتوحيد الأنظمة المالية وتوفير البنية التحتية اللازمة يمثل متطلبات مهمة لتعزيز كفاءة الأداء المالي والشفافية (صالح، 2026، ص. 386-400).

وتزداد أهمية التحول الرقمي في المجال المالي والرقابي، حيث تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية معالجة كميات كبيرة من البيانات بصورة أسرع وأكثر دقة، كما تساعد على تحسين عمليات المراجعة والمتابعة واكتشاف الانحرافات. وقد أظهرت دراسة الساري أن جميع أبعاد التحول الرقمي التي تناولتها الدراسة كان لها تأثير بدرجات متفاوتة في تطوير أداء الرقابة المالية، كما بلغ معامل التحديد للنموذج العام 58% (الساري، 2025، ص. 50-71).

3.1.2 أبعاد التحول الرقمي

نظراً لأن موضوع الدراسة الحالية يرتبط مباشرة بعلاقة التحول الرقمي بالفساد الإداري والمالي، فإن تناول التحول الرقمي ينبغي ألا يكون بصورة عامة، بل من خلال أبعاد يمكن أن تفسر آليات تأثيره في الحد من الفساد. وبالاستناد إلى الأدبيات العربية والدراسات الليبية الحديثة، يمكن تناول الأبعاد الآتية:

أولاً: الشفافية الرقمية

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

تشير الشفافية الرقمية إلى إتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمليات والإجراءات والقرارات المؤسسية من خلال الوسائل والمنصات الرقمية، بما يسمح للمستفيدين والجهات الرقابية بالوصول إليها بصورة أسرع وأكثر انتظاماً. وتعد الشفافية من أهم الآليات التي يمكن من خلالها الحد من الفساد؛ إذ إن إتاحة المعلومات تقلل من احتكار الموظف أو المسؤول للمعلومات، وتحد من إمكانية إخفائها أو استخدامها بصورة تحقق منافع خاصة. وقد أظهرت دراسة حول الحوكمة في الجامعات الليبية أن ضعف الشفافية والمساءلة يمثلان من المشكلات المرتبطة بوجود الفساد الإداري والمالي (العربي، 2020، ص. 29-56).

وبالتالي، فإن التحول من بيئة إدارية تعتمد على المعلومات الورقية والمحدودة الإتاحة إلى بيئة رقمية أكثر انفتاحاً يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الشفافية وتوفير معلومات أفضل للرقابة والمساءلة.

ثانياً: الأرشفة الإلكترونية وإدارة الوثائق

تمثل الأرشفة الإلكترونية أحد التطبيقات المهمة للتحول الرقمي، حيث تقوم على حفظ الوثائق والسجلات والبيانات باستخدام أنظمة إلكترونية تتيح تصنيفها واسترجاعها وتتبع عمليات الوصول إليها. وتساعد الأرشفة الإلكترونية في الحفاظ على السجلات الإدارية والمالية، وتقليل احتمالات فقدان الوثائق أو إخفائها أو العبث بها، كما تسمح بتتبع العمليات المرتبطة بالوثائق وتحديد المسؤولين عن إدخال البيانات أو تعديلها. وترتبط أهمية هذا البعد بالرقابة المالية بصفة خاصة؛ إذ تعتمد الرقابة الحديثة على توفر قواعد بيانات دقيقة وسجلات قابلة للاسترجاع والتحليل. وقد تناولت دراسة الساري الشبكات وقواعد البيانات ضمن مكونات التحول الرقمي المؤثرة في تطوير نظم الرقابة المالية في القطاع العام الليبي (الساري، 2025، ص. 50-71).

ثالثاً: الرقابة الرقمية

تعتمد الرقابة الرقمية على استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات والأنظمة الإلكترونية لمتابعة العمليات الإدارية والمالية، واكتشاف الانحرافات، وتحليل البيانات، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الرقابية. وتتميز الرقابة الرقمية بقدرتها على توفير المعلومات بصورة أسرع من الرقابة التقليدية، وربط البيانات من مصادر متعددة، وتسجيل العمليات التي تتم داخل النظام، الأمر الذي يسهل عمليات الفحص والتدقيق ويعزز إمكانية تحديد المسؤولية. وقد أثبتت دراسة الساري وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير نظم الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الليبي، كما أظهرت أن أبعاد التحول الرقمي المختلفة تؤثر بدرجات متفاوتة في الدقة والكفاءة والفاعلية والشفافية الرقابية (الساري، 2025، ص. 50-71).

رابعاً: الحوكمة الإلكترونية والمساءلة

تشير الحوكمة الإلكترونية إلى توظيف التكنولوجيا الرقمية في دعم مبادئ الحوكمة، وخاصة الشفافية والمساءلة وتحديد المسؤوليات والرقابة على الأداء. وتتطلب الحوكمة الإلكترونية أكثر من مجرد توفير منصة إلكترونية؛ إذ ينبغي أن ترتبط الأنظمة الرقمية بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتوثيق العمليات، وتوفير آليات للرقابة والمراجعة، بما يساعد على الحد من إساءة استخدام السلطة. وقد أظهرت دراسة العربي أن ضعف تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وغياب الشفافية والمساءلة، يمثلان من العوامل المرتبطة بوجود الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية (العربي، 2020، ص. 29-56).

4.1.2 متطلبات نجاح التحول الرقمي

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

لا يمكن أن يتحقق التحول الرقمي بمجرد توفير أجهزة الحاسب والبرمجيات، وإنما يتطلب مجموعة متكاملة من المتطلبات التقنية والبشرية والتنظيمية والقانونية.

أولاً: البنية التحتية الرقمية

تحتاج المؤسسات إلى شبكات وأنظمة وقواعد بيانات قادرة على استيعاب العمليات الرقمية وضمان استمرارية العمل.

ثانياً: الموارد البشرية

يتطلب التحول الرقمي وجود موظفين يمتلكون المهارات الرقمية اللازمة لاستخدام الأنظمة وتشغيلها وإدارتها.

ثالثاً: الأمن السيبراني

تعد حماية البيانات والمعلومات من الاختراق والتلاعب والوصول غير المصرح به من أهم شروط نجاح واستدامة التحول الرقمي.

رابعاً: التشريعات

يتطلب التحول الرقمي وجود تشريعات تنظم المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحماية البيانات والمسؤولية عن استخدام الأنظمة الرقمية.

خامساً: دعم الإدارة العليا

يحتاج التحول الرقمي إلى قيادة إدارية تؤمن بأهميته وتوفر الموارد اللازمة وتدعم التغيير التنظيمي.

سادساً: تكامل الأنظمة وقواعد البيانات

يسهم تكامل الأنظمة في تحسين تبادل المعلومات ومنع ازدواجية البيانات وتعزيز القدرة على الرقابة والتحليل.

2.2 الفساد الإداري والمالي

1.2.2 مفهوم الفساد

يعد الفساد من الظواهر التي تؤثر بصورة مباشرة في كفاءة المؤسسات العامة وقدرتها على إدارة الموارد وتحقيق أهدافها، ولا يقتصر على نوع واحد من الممارسات، بل يشمل مجموعة من السلوكيات التي تتضمن استغلال السلطة أو الوظيفة أو الموارد لتحقيق منافع خاصة.

وتشير الدراسات العربية إلى أن الفساد الإداري والمالي يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد تختلف أسبابها ومظاهرها من مجتمع إلى آخر وفقاً للظروف القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الحالة الليبية، خلص حيدر إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في انتشار الفساد، وأن آثاره لا تقتصر على الجانب المالي وإنما تمتد إلى الجوانب القانونية والاقتصادية (حيدر، 2023، ص. 25-41).

كما ينظر إلى الفساد الإداري باعتباره سلوكاً ينحرف فيه الموظف أو المسؤول عن القواعد والإجراءات المنظمة للعمل بهدف تحقيق منفعة خاصة، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف كفاءة المؤسسات (الماضي، 2024).

وعليه يمكن تعريف الفساد إجرائياً في هذه الدراسة بأنه:

استغلال الموظف أو المسؤول للصلاحيات أو الموارد أو المعلومات المرتبطة بوظيفته لتحقيق منفعة شخصية أو فئوية، بصورة تتعارض مع القوانين واللوائح ومبادئ النزاهة والشفافية والمصلحة العامة.

2.2.2 الفساد الإداري

يقصد بالفساد الإداري مجموعة الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية التي تتم داخل الجهاز الإداري نتيجة استغلال الموظف أو المسؤول للسلطة أو الصلاحيات الممنوحة له لتحقيق منافع خاصة.

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

ومن أبرز صور الفساد الإداري الرشوة، والمحسوبية، والوساطة، واستغلال النفوذ، وإساءة استخدام السلطة، وتعطيل المعاملات، والتلاعب في الإجراءات والسجلات، وعدم الالتزام بمعايير الجدارة في التوظيف والترقية. وتشير الأدبيات إلى أن الفساد الإداري يمكن أن يظهر في صورة مخالفة القواعد واللوائح، واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، والتفضيل غير المشروع للعلاقات الشخصية على القواعد والإجراءات الرسمية (الماضي، 2024).

3.2.2 الفساد المالي

يقصد بالفساد المالي استغلال الأموال والموارد العامة أو الصلاحيات المالية بصورة غير مشروعة لتحقيق منافع خاصة، ويظهر في عمليات الإنفاق والمشتريات والعقود والتحصيل والإيرادات وإدارة المال العام. ومن أبرز مظاهر الفساد المالي: الاختلاس، والتلاعب في المصروفات، والتلاعب في العقود والمناقصات، وتضخيم أسعار المشتريات، والتلاعب في الفواتير، وإخفاء المعلومات المالية، والمحسوبية في منح العقود، واستخدام الموارد العامة لأغراض شخصية. وتشير الأدبيات إلى أن الفساد المالي يمثل انتهاكاً للقواعد والأحكام المالية، ويمكن أن يظهر في صور الرشوة والاختلاس والتلاعب بالمشتريات والعقود الحكومية والتهرب الضريبي (الماضي، 2024).

4.2.2 أسباب الفساد الإداري والمالي

تتعدد أسباب الفساد الإداري والمالي ولا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد، وإنما تنتج الظاهرة عن تفاعل مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وقد خلصت دراسة حيدر إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً كبيراً في انتشار الفساد في ليبيا، مما يؤكد أن معالجة الفساد تتطلب معالجة البيئة المؤسسية التي تسمح بظهوره وليس الاكتصار على العقوبات بعد وقوعه (حيدر، 2023، ص. 25-41).

ومن أبرز أسباب الفساد الإداري والمالي ما يأتي:

أولاً: ضعف الرقابة والمساءلة

يؤدي ضعف نظم الرقابة الداخلية والخارجية إلى زيادة فرص استغلال السلطة وعدم اكتشاف المخالفات في الوقت المناسب. ولذلك تمثل الرقابة الفعالة إحدى الأدوات الأساسية للحد من الفساد.

ثانياً: ضعف الشفافية

يسهم عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بالإجراءات والقرارات والموارد العامة في زيادة فرص إخفاء المخالفات والتلاعب بالبيانات. وقد أظهرت دراسة العربي أن ضعف الشفافية والمساءلة وغياب الحوكمة الفعالة يمثلان من المشكلات المرتبطة بالفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية (العربي، 2020، ص. 29-56).

ثالثاً: تعقيد الإجراءات

تؤدي الإجراءات الطويلة والمعقدة إلى زيادة السلطة التقديرية للموظف، وقد توفر بيئة مناسبة للوساطة والمحسوبية والرشوة، وتشير دراسة شكشك إلى أهمية الإدارة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات الإدارية، وهو ما يوضح العلاقة بين تقليل التعقيد الإجرائي واستخدام النظم الإلكترونية (شكشك، 2022، ص. 158-175).

رابعاً: ضعف سيادة القانون

يؤدي ضعف تطبيق القوانين واللوائح وعدم فاعلية العقوبات إلى تقليل الردع ورفع احتمالات ارتكاب الممارسات الفاسدة. وقد صنفت دراسة حيدر العوامل القانونية ضمن العوامل المهمة في تفسير انتشار الفساد المالي والإداري في ليبيا (حيدر، 2023، ص. 25-41).

خامساً: ضعف نظم المعلومات

تزيد البيئة الإدارية التي تعتمد على السجلات الورقية والمعلومات غير المترابطة من صعوبة تتبع العمليات واكتشاف المخالفات، الأمر الذي يجعل تطوير الأنظمة الرقمية أحد المداخل الممكنة لتعزيز الرقابة.

5.2.2 آثار الفساد الإداري والمالي

لا تقتصر آثار الفساد الإداري والمالي على الخسائر المالية المباشرة، وإنما تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية والمؤسسية.

وقد خلصت دراسة حيدر إلى أن أشد الآثار المترتبة على الفساد في الحالة الليبية تتمثل في الآثار القانونية والاقتصادية، إضافة إلى تأثيره في المؤسسات والمجتمع (حيدر، 2023، ص. 25-41).

أولاً: الآثار الاقتصادية والمالية

يؤدي الفساد إلى سوء تخصيص الموارد العامة، وزيادة تكاليف المشروعات والمشتريات، وهدر الموارد، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام.

كما يمكن أن يؤدي إلى تسرب الموارد العامة بعيداً عن الأهداف المخصصة لها، بما يضعف قدرة الدولة على تمويل الخدمات والمشروعات التنموية.

ثانياً: الآثار الإدارية

يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف الكفاءة الإدارية، وإضعاف مبدأ الجدارة، وانتشار المحسوبية والوساطة، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الموظفين والمؤسسات.

ثالثاً: الآثار المؤسسية والقانونية

يسهم الفساد في إضعاف الثقة في المؤسسات العامة والقوانين، ويقلل من فاعلية نظم الرقابة والمساءلة، وقد يؤدي إلى تطبيع الممارسات غير المشروعة داخل المؤسسات.

رابعاً: الآثار الاجتماعية

يمكن أن يؤدي الفساد إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات والفرص، ويؤثر في ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. وتشير دراسة حديثة حول الرقمنة المالية إلى أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وتقليل ثقة المواطنين في الحكومة، وهو ما يؤكد اتساع نطاق آثاره خارج الجانب المالي المباشر (الماضي، 2024).

6.2.2 دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري والمالي

تمثل العلاقة بين التحول الرقمي والحد من الفساد جوهر الدراسة الحالية؛ إذ يمكن للأنظمة الرقمية أن تؤثر في البيئة التي تسمح بحدوث الفساد من خلال زيادة الشفافية، وتقليل التدخل البشري، وتسجيل المعاملات، وتحسين الرقابة، وتعزيز إمكانية تتبع العمليات.

وقد أظهرت دراسة شكشك وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الحكومة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري في البيئة الليبية، مما يشير إلى أن استخدام الأنظمة الإلكترونية يمكن أن يمثل أحد المداخل العملية للحد من بعض مظاهر الفساد الإداري (شكشك، 2022، ص. 217-230).

كما أثبتت دراسة الساري وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير نظم الرقابة المالية بالقطاع العام الليبي، وأظهرت أن أبعاد التحول الرقمي تؤثر في الدقة والكفاءة والفاعلية والشفافية الرقابية (الساري، 2025، ص. 50-71).

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

وفي دراسة أكثر مباشرة، تناول الماضي دور الرقمنة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للرقمنة في مواجهة الفساد المالي والإداري في دائرة الضرائب محل الدراسة (الماضي، 2024) . وتشير دراسة الماضي إلى أن الرقمنة المالية يمكن أن تساهم في السيطرة على العمليات المالية وتحسين القدرة على مواجهة الفساد المالي والإداري، في حين أكدت دراسة الساري أن التحول الرقمي يمثل مدخلاً لتطوير الرقابة المالية وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام (الماضي، 2024؛ الساري، 2025، ص. 50-71) .

3. الجانب العملي للدراسة

1.3 تمهيد :

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي للدراسة بهدف التعرف على " التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية"، ويشمل البحث أيضاً المنهجية المتبعة في إعداد الجانب العملي للدراسة من حيث أداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار الفرضيات.

2.3 مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع الأعضاء بديوان المحاسبة فرع الخمس والرقابة الإدارية الخمس والبالغ عددهم (48) موظف، ونظراً لصغر حجم المجتمع اتبعت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات المجتمع، والجدول التالي يوضح أعداد الاستثمارات الموزعة ونسبة المجابة والفاقد منها:

جدول (1) يبين الاستثمارات المجابة ونسبة والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الغير صالحة للتحليل	نسبة الاستثمارات الغير صالحة للتحليل	عدد الاستثمارات المجابة	نسبة الاستثمارات المجابة
48	3	6.25%	0	0	45	93.75%

3.3 أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبيان واشتملت في المحور الأول على المتغيرات الديموغرافية والمتمثلة في (النوع - العمر - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة) ، واشتمل المحور الثاني على العبارات المصممة لقياس المتغير المستقل "التحول الرقمي" بأبعاده المستخدمة في هذه الدراسة وهي (الشفافية الرقمية - الرقابة الالكترونية - الأرشفة الالكترونية - الحوكمة الالكترونية)، بينما اشتمل المحور الثالث على العبارات المصممة لقياس المتغير التابع "الحد من الفساد الإداري والمالي"، ووضع الباحث (30) عبارة بهدف التعرف على " التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية"، وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (2) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكثر من 84%
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

4.3 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بيرسون لجميع المحاور تراوحت بين (0.656 - 0.912)، من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لعباراته وبذلك يتبين أن معاملات الارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) وبذلك تعتبر المحاور صادقة ومتناسقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3) مصفوفة معاملات الارتباطات بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

Correlations						
الحد من الفساد الإداري والمالي	الحكومة الإلكترونية	الأرشفة الإلكترونية	الرقابة الإلكترونية	الشفافية الرقمية	إجمالي الاستبيان	
0.912**	0.869**	0.656**	0.891**	0.812**	1	Pearson Correlation
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N
0.648**	0.644**	0.519**	0.713**	1	0.812**	Pearson Correlation
0.000	0.000	0.000	0.000		0.000	Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N
0.747**	0.686**	0.637**	1	0.713**	0.891**	Pearson Correlation
0.000	0.000	0.000		0.000	0.000	Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N
0.373*	0.482**	1	0.637**	0.519**	0.656**	Pearson Correlation
0.012	0.001		0.000	.000	0.000	Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N
.781**	1	.482**	.686**	.644**	.869**	Pearson Correlation
0.000		0.001	0.000	0.000	0.000	Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N
1	0.781**	0.373*	0.747**	0.648**	0.912**	Pearson Correlation
	0.000	0.012	0.000	0.000	0.000	Sig. (2-tailed)
45	45	45	45	45	45	N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

5.3 ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha Coefficient)، ويوضح الجدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ جاءت جيدة لإجمالي الاستبانة وبلغت (0.960)، أي بنسبة (96.0%)، في حين كان الثبات الكلي لإجمالي الاستبانة (0.979) أي بنسبة (97.9%)، وهي قيمة ثبات جيدة، ويمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات أداة الدراسة مما يعزز الثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة اختبار فرضياتها.

جدول رقم (4) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا %	قيمة الثبات
1	الشفافية الرقمية	5	0.786	0.886
2	الرقابة الإلكترونية	5	0.834	0.913

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

3	الأرشفة الالكترونية	5	0.884	0.940
4	الحكومة الالكترونية	5	0.887	0.941
5	الحد من الفساد الإداري والمالي	10	0.952	0.975
6	اجمالي الاستبانة	30	0.960	0.979

6.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية:

يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد عينة الدراسة والتي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبياناتها كالتالي:

جدول (5) توزيع أفراد المجتمع حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	42	93.3%
	أنثى	3	6.7%
	المجموع	45	100%
العمر	أقل من 30 سنة	5	11.1%
	من 30 إلى أقل من 39 سنة	12	26.7%
	من 40 إلى أقل من 49 سنة	12	26.7%
	من 50 سنة فأكثر	16	35.6%
	المجموع	45	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	5	11.1%
	مؤهل جامعي	30	66.7%
	ماجستير	9	20.0%
	دكتوراه	1	2.2%
	المجموع	45	100%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	15.6%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	20.0%
	من 11 إلى أقل من 15 سنة	1	2.2%
	من 15 سنة فأكثر	28	62.2%
	المجموع	45	100%

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو/ 2026)

من النتائج الواردة في الجدول (5) أن هناك (42) من المستجوبين وبنسبة (93.3%) كانوا من الذكور، في حين جاء عدد (3) مستجيبين وبنسبة (6.7%) من الإناث.

أما بالنسبة للعمر فقد جاء (5) مستجوبين وبنسبة (11.1%) جاءت أعمارهم "أقل من 30 سنة"، وجاء عدد (12) من المستجيبين وبنسبة (26.7%) تراوحت أعمارهم "من 30 إلى أقل من 39 سنة"، في حين جاء عدد (12) مستجيباً وبنسبة (26.7%) ضمن الفئة "من 40 إلى أقل من 49 سنة"، ثم جاء (16) من المستجوبين وبنسبة (35.6%) ضمن الفئة "أكثر من 50 سنة".

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

وفيما يخص المؤهل العلمي تبين أن هناك (5) مستجيبين وبنسبة (11.1%) كان مؤهلاتهم "دبلوم"، وجاء عدد (30) من المستجيبين وبنسبة (66.7%) كان مؤهلهم "جامعي"، في حين جاء عدد (9) مستجيبين وبنسبة (20.0%) مؤهلاتهم "ماجستير"، ثم جاء مستجيباً واحداً وبنسبة (2.2%) بمؤهل "دكتوراه".

وبالنسبة للخبرة، بينت النتائج أن هناك (7) من المستجيبين وبنسبة بلغت (15.6%) لهم خبرة أقل من (5) سنوات، وجاء (9) مستجيبين وبنسبة بلغت (20.0%) كانت خبرتهم "من 5 إلى أقل من 10 سنوات"، في حين جاء مستجيباً واحداً وبنسبة (2.2) بخبرة تراوحت "من 11 إلى أقل من 15 سنة"، وجاء (28) من المستجيبين وبنسبة (62.2%) لهم خبرة "أكثر من 15 سنة"، وتعتبر البيانات سائلة الذكر بيانات جيدة ويمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على الإجابات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

7.3 تحليل البيانات الوصفية للدراسة

لتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (OneSample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة أي أنهم متفقون على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة أي أنهم غير متفقين على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

أ- المحور الأول - التحول الرقمي: نتائج التحليل الوصفي لمحور التغيير التنظيمي بأبعادها المستخدمة في هذه الدراسة (الشفافية الرقمية - الرقابة الالكترونية - الأرشفة الالكترونية - الحوكمة الالكترونية).

1. الشفافية الرقمية:

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات بعد "الشفافية الرقمية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	تسهم الأنظمة الرقمية في تعزيز الشفافية داخل المؤسسة	ك	15	28	0	1	0	4.31	0.596	86.2	مرتفعة 2
		%	35.6	62.2	0	2.2	0				
2	تساعد التقنيات الرقمية في إتاحة المعلومات بسهولة ودقة	ك	30	14	0	1	0	4.62	0.614	92.4	مرتفعة 1
		%	66.7	31.1	0	2.2	0				
3	تقلل الأنظمة الإلكترونية من التلاعب بالإجراءات الإدارية	ك	17	19	2	7	0	4.02	1.033	80.4	مرتفعة 4
		%	37.8	42.2	4.4	15.6	0				
4	يسهم التحول الرقمي في وضوح الإجراءات والمعاملات الإدارية	ك	17	24	2	2	0	4.24	0.743	84.8	مرتفعة 3
		%	37.8	53.3	4.4	4.4	0				
5	تساعد الشفافية الرقمية في الحد من المحسوبية والوساطة	ك	14	15	7	8	1	3.73	0.987	74.6	مرتفعة 5
		%	31,1	33.3	15.6	17.8	2.2				
الدرجة الكلية للمحور											
								4.18	0.630	83.6	مرتفع

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو/ 2026)

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن مستوى بعد "الشفافية الرقمية" جاء مرتفعاً، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور 4.18 وانحراف معياري 0.630، وبوزن نسبي 83.6%، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق ايجابي في استجابة

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

المبحوثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تساعد التقنيات الرقمية في إتاحة المعلومات بسهولة ودقة). وبمتوسط حسابي قدره 4.62 وانحراف معياري 0.614، وبوزن نسبي 92.4%، في حين جاءت الفقرة (تساعد الشفافية الرقمية في الحد من المحسوبية والوساطة)، على أدنى متوسط حسابي و قدره 3.73 وانحراف معياري 0.987، وبوزن نسبي 74.6%، ويمكن القول بأن بعد "الشفافية الرقمية" كأحد أبعاد التحول الرقمي المستخدمة في هذه الدراسة جاء مرتفعاً وذلك من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

2. الرقابة الالكترونية:

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات بعد "الرقابة الالكترونية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	تسهم الرقابة الإلكترونية في متابعة الإجراءات الإدارية بدقة	ك	18	18	5	3	1	4.09	0.996	81.8	مرتفعة 4
		%	40.0	40.0	11.1	6.7	2.2				
2	تساعد الأنظمة الرقمية في اكتشاف المخالفات الإدارية بسرعة	ك	16	20	5	4	0	4.07	0.915	81.4	مرتفعة 5
		%	35.6	44.4	11.1	8.9	0				
3	تسهم قواعد البيانات الإلكترونية في تعزيز الرقابة الداخلية	ك	19	20	3	3	0	4.22	0.850	84.4	مرتفعة 1
		%	42.2	44.4	6.7	6.7	0				
4	ساعد الرقابة الإلكترونية في تقليل فرص التلاعب المالي والإداري	ك	18	19	5	3	0	4.16	0.878	83.2	مرتفعة 3
		%	40.0	42.2	11.1	6.7	0				
5	تسهم التقارير الإلكترونية في دعم عمليات التدقيق والرقابة	ك	16	24	3	2	0	4.20	0.757	84.0	مرتفعة 2
		%	35.6	53.3	6.7	4.4	0				
الدرجة الكلية للمحور											
								4.14	0.684	82.2	مرتفع

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو / 2026)

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن مستوى بعد "الرقابة الالكترونية" جاء مرتفعاً، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور 4.14 وانحراف معياري 0.684، وبوزن نسبي 82.2%، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق ايجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تسهم قواعد البيانات الإلكترونية في تعزيز الرقابة الداخلية). وبمتوسط حسابي قدره 4.22 وانحراف معياري 0.650، وبوزن نسبي 84.4%، في حين جاءت الفقرة (تساعد الأنظمة الرقمية في اكتشاف المخالفات الإدارية بسرعة)، على أدنى متوسط حسابي و قدره 4.07 وانحراف معياري 0.915، وبوزن نسبي 81.4%، ويمكن القول بأن بعد "الرقابة الإلكترونية" كأحد أبعاد التحول الرقمي المستخدمة في هذه الدراسة جاء مرتفعاً وذلك من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

2. الأرشفة الالكترونية:

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات بعد "الأرشفة الالكترونية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	تسهل الأرشفة الإلكترونية في حفظ البيانات والمستندات بصورة آمنة	ك	19	23	3	0	0	4.36	0.609	87.2	مرتفعة 2
		%	42.2	51.1	6.7	0	0				
2	تساعد الأرشفة الإلكترونية في سهولة استرجاع المعلومات	ك	27	13	4	1	0	4.47	0.757	89.4	مرتفعة 1
		%	60.0	28.9	8.9	2.2	0				
3	تقلل الأرشفة الإلكترونية من احتمالات فقدان أو إخفاء المستندات	ك	19	19	3	3	1	4.16	0.976	83.2	مرتفعة 4
		%	42.2	42.2	6.7	6.7	2.2				
4	تسهل الأرشفة الإلكترونية في توثيق الإجراءات الإدارية بدقة	ك	21	17	5	0	2	4.22	0.974	84.4	مرتفعة 3
		%	46.7	37.8	11.1	0	4.4				
5	تساعد الأرشفة الإلكترونية في تعزيز النزاهة الإدارية	ك	16	19	7	3	0	4.07	0.889	81.4	مرتفعة 5
		%	35.6	42.2	15.6	6.7	0				
الدرجة الكلية للمحور											
								4.25	0.705	85.0	مرتفع

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو/2026)

يبين النتائج في الجدول رقم (8) أن مستوى بعد "الأرشفة الالكترونية" جاء مرتفعاً، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور 4.25 وانحراف معياري 0.705، وبوزن نسبي 85.0%، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق ايجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تساعد الأرشفة الإلكترونية في سهولة استرجاع المعلومات)، وبمتوسط حسابي قدره 4.768 وانحراف معياري 0.757، وبوزن نسبي 89.4%، في حين جاءت الفقرة (تساعد الأرشفة الإلكترونية في تعزيز النزاهة الإدارية)، على أدنى متوسط حسابي و قدره 4.07 وانحراف معياري 0.889، وبوزن نسبي 81.4%، ويمكن القول بأن بعد "الأرشفة الالكترونية" كأحد أبعاد التحول الرقمي المستخدمة في هذه الدراسة جاء مرتفعاً وذلك من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

4. الحوكمة الالكترونية:

جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات بعد "الحوكمة الالكترونية"

ت	الفقرة	التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	متوسط	انحراف معياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	تسهم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز المساءلة الإدارية	ك	11	24	6	4	0	3.93	0.863	78.6
		%	24.4	53.3	13.3	8.9	0			
2	تساعد الأنظمة الرقمية في تطبيق مبادئ العدالة والشفافية	ك	11	23	7	3	1	3.89	0.935	77.8
		%	24.4	51.1	15.6	6.7	2.2			
3	تسهم الحوكمة الإلكترونية في تحسين اتخاذ القرار الإداري	ك	13	21	8	3	0	3.98	0.866	79.6
		%	28.9	46.7	17.8	6.7	0			
4	تساعد الحوكمة الإلكترونية في الحد من إساءة استخدام السلطة	ك	8	22	12	2	1	3.76	0.883	75.2
		%	17.8	48.9	26.7	4.4	2.2			
5	يسهم تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري والمالي	ك	10	23	9	2	1	3.97	0.894	79.4
		%	22.2	51.1	20.0	4.4	2.2			
الدرجة الكلية للمحور										
							3.88	0.737	77.6	مرتفع

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو / 2026)

يبين النتائج في الجدول رقم (9) أن مستوى بعد "الحوكمة الالكترونية" جاء مرتفعاً، إذ بلغ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور 3.88 وانحراف معياري 0.737، وبوزن نسبي 77.6%، الأمر الذي يعني بأن هناك اتفاق ايجابي في استجابة المبحوثين

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

حول فقرات المحور، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تسهم الحوكمة الإلكترونية في تحسين اتخاذ القرار الإداري)، وبمتوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري 0.866، وبوزن نسبي 79.6%، في حين جاءت الفقرة (تساعد الحوكمة الإلكترونية في الحد من إساءة استخدام السلطة)، على أدنى متوسط حسابي وقدره 3.76 وانحراف معياري 0.883، وبوزن نسبي 75.2%، ويمكن القول بأن بعد "الحوكمة الإلكترونية" كأحد أبعاد النحول الرقمي المستخدمة في هذه الدراسة جاء مرتفعاً وذلك من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، ولتحديد مستوى تطبيق "التحول الرقمي" في المؤسسات قيد الدراسة، فإن النتائج في الجدول رقم (10) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.11)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.11)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة إحصائي الاختبار "T" المحسوبة (47.587) بدلالة إحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى معاينة التحول الرقمي في المؤسسات قيد الدراسة جاء مرتفعاً.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One Sample T-test) لإجمالي محور "التحول الرقمي"

المحور	متوسط الاستجابة	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى التحول الرقمي
المتغير المستقل	4.11	1.11	0.580	47.587	0.000	معنوي	مرتفع

ب- محور الحد من الفساد الإداري والمالي

جدول رقم (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات محور "الحد من الفساد الإداري والمالي"

ت	الفرقة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	أسهم التحول الرقمي في تقليل الرشوة داخل المؤسسات	ك	9	21	15	8	1	3.44	1.078	68.8	مرتفعة 10
		%	20.0	26.7	33.3	17.8	2.2				
2	ساعد التحول الرقمي في الحد من المحسوبية والوساطة	ك	10	12	14	8	1	3.48	1.100	69.6	مرتفعة 9
		%	22.2	26.7	31.1	17.8	2.2				
3	أدى التحول الرقمي إلى تقليل التلاعب بالإجراءات الإدارية	ك	13	15	10	7	0	3.76	1.048	75.2	مرتفعة 8
		%	28.9	33.3	22.2	15.6	0				
4	أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تعزيز النزاهة الوظيفية	ك	10	21	10	4	0	3.82	0.886	76.4	مرتفعة 7
		%	22.2	46.7	22.2	8.9	0				
5	يسهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة الأداء والحد من الفساد الإداري	ك	11	21	8	5	0	3.84	0.928	76.8	مرتفعة 6
		%	24.4	46.7	17.8	11.1	0				
6	يسهم التحول الرقمي في الحد من التلاعب بالمعاملات والقيود المالية داخل الوزارة.	ك	14	17	10	4	0	3.91	0.949	78.2	مرتفعة 5
		%	31.1	37.8	22.2	8.9	0				
7	تساعد الأنظمة المالية الإلكترونية في تعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات والحد من التجاوزات المالية	ك	16	20	7	2	0	4.11	0.832	82.2	مرتفعة 3
		%	35.6	44.4	15.6	4.4	0				
8	يسهم توثيق العمليات المالية إلكترونياً في الحد من الاختلاس والهدر المالي	ك	18	17	5	4	1	4.04	1.043	80.8	مرتفعة 4
		%	40.0	37.8	11.1	8.9	2.2				
9		ك	17	21	4	3	0	4.16	0.852	83.2	مرتفعة

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

2				0	6.7	8.9	46.7	37.8	%	تساعد التقارير المالية الرقمية في اكتشاف المخالفات والانحرافات المالية في الوقت المناسب
مرتفعة 1	85.4	0.915	4.27	1	2	9	23	10	ك	يسهم التكامل بين الأنظمة الرقمية والرقابة الداخلية في تعزيز النزاهة وحماية المال العام من الفساد المالي
				2.2	4.4	20.0	51.1	22.2	%	

(المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يونيو/ 2026)

بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن أعلى متوسط حسابي جاء عند الفقرة (يسهم التكامل بين الأنظمة الرقمية والرقابة الداخلية في تعزيز النزاهة وحماية المال العام من الفساد المالي)، وبمتوسط حسابي قدره 4.27 وانحراف معياري 0.915، وبوزن نسبي 85.4%، في حين جاءت الفقرة (أسهم التحول الرقمي في تقليل الرشوة داخل المؤسسات)، على أدنى متوسط حسابي و قدره 3.44 وانحراف معياري 1.078، وبوزن نسبي 68.8%، ولتحديد مستوى الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات قيد الدراسة، فإن النتائج في الجدول رقم (12) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.88)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.88)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة إحصائي الاختبار "T" المحسوبة (32.197) بدلالة احصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى معاينة الحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات قيد الدراسة جاء مرتفعاً.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور "الحد من الفساد الإداري والمالي"

المحور	متوسط الاستجابة	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الحد من الفساد الإداري والمالي
المتغير التابع	3.88	0.88	0.809	32.197	0.000	معنوي	مرتفع

8.3 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط (بيرسون) لاختبار جوهريّة العلاقة بين التحول الرقمي والحد من الفساد الإداري والمالي، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية "ذات دلالة إحصائية" إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

وتم استخدام تباين الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل دقيق وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية الأخرى وبيان مدى صلاحية النموذج من عدمه، وبالتالي تم اختبار الفرضيات بالشكل التالي:
أ-الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تعزيز الشفافية الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

جدول (13)

نتائج اختبار تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة بين الشفافية الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي

قيمة f	اختبار T	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	الدلالة المعنوية sig	النتيجة
31.051	5.572	0.832	0.648**	0.419	0.000 ^b	قبول

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

يوضح الجدو (13) دراسة لاختبار الشفافية الرقمية (كمتغير مستقل)، على الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي المدونة بالجدول أن مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهي أقل من (0.05)

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

مستوى الدلالة المعتمد، وهذا يوجب رفض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود دور معنوي ذو دلالة احصائية لبعء الشفافية الرقمية (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، ويعتبر النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويفسر جزء كبير من البيانات ويؤكد هذه النتيجة قيمة (F) البالغة (31.051)، وهي دالة معنوياً عند (0.000)، وان قيمة (T) التي بلغت (5.572)، دالة معنوياً عند (0.000)، مما يدل على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الشفافية الرقمية) على المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.648)، ويشير ذلك إلى أن هذا التأثير إيجابي وقوي، وقد كانت قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.832)، وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (الشفافية الرقمية)، يؤدي إلى التغير بمقدار (0.832) في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

أما القوة التفسيرية للمتغير R^2 فقد بلغت ($R^2 = 0.419$)، وهي قيمة معامل التحديد مما يعني أن التغير في المتغير المستقل (الشفافية الرقمية) يفسر ما نسبته (41.9%) من التغير في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفريّة (H_{01}) وقبول الفرضية الفرعية البديلة (H_{11}): التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تعزيز الشفافية الرقمية و الحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية. ب-الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الرقابة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

جدول (14)

نتائج اختبار تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة بين الرقابة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي

قيمة f	اختبار T	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الدلالة المعنوية sig	النتيجة
54.358	7.373	0.884	*0.747	0.558	0.000 ^b	قبول

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

يوضح الجدو(14) دراسة لاختبار الرقابة الالكترونية (كمتغير مستقل)، على الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي المدونة بالجدول أن مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد، وهذا يوجب رفض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود دور معنوي ذو دلالة احصائية لبعء الرقابة الالكترونية (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، ويعتبر النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويفسر جزء كبير من البيانات ويؤكد هذه النتيجة قيمة (F) البالغة (54.358)، وهي دالة معنوياً عند (0.000)، وان قيمة (T) التي بلغت (7.373)، دالة معنوياً عند (0.000)، مما يدل على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الرقابة الالكترونية) على المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.747)، ويشير ذلك إلى أن هذا التأثير إيجابي وقوي، وقد كانت قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.884)، وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (الرقابة الالكترونية)، يؤدي إلى التغير بمقدار (0.884) في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

أما القوة التفسيرية للمتغير R^2 فقد بلغت ($R^2 = 0.558$)، وهي قيمة معامل التحديد مما يعني أن التغير في المتغير المستقل (الرقابة الالكترونية) يفسر ما نسبته (55.8%) من التغير في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفريّة (H_{02}) وقبول الفرضية الفرعية البديلة (H_{12}): التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الرقابة الالكترونية و الحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

ج-الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الأرشفة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

جدول (15)

نتائج اختبار تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة بين الأرشفة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي

قيمة f	اختبار T	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	الدلالة المعنوية sig	النتيجة
6.937	2.634	0.428	*0.373	0.139	0.012 ^b	قبول

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

يوضح الجدو(15) دراسة لاختبار الأرشفة الإلكترونية (كمتغير مستقل)، على الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي المدونة بالجدول أن مستوى الدلالة البالغ (0.012) وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد، وهذا يوجب رفض فرض العدم ($H_0: \beta_1=0$) وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود دور معنوي ذو دلالة احصائية لبعء الأرشفة الإلكترونية (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، ويعتبر النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويفسر جزء كبير من البيانات ويؤكد هذه النتيجة قيمة (F) البالغة (6.937)، وهي دالة معنوياً عند (0.012)، وان قيمة (T) التي بلغت (2.634)، دالة معنوياً عند (0.012)، مما يدل على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الأرشفة الإلكترونية) على المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.373)، ويشير ذلك إلى أن هذا التأثير إيجابي ومتوسط، وقد كانت قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.428)، وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (الأرشفة الإلكترونية)، يؤدي إلى التغير بمقدار (0.428) في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

أما القوة التفسيرية للمتغير R² فقد بلغت ($R^2 = 0.139$)، وهي قيمة معامل التحديد مما يعني أن التغير في المتغير المستقل (الأرشفة الإلكترونية) يفسر ما نسبته (13.9%) من التغير في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_{03}) وقبول الفرضية الفرعية البديلة (H_{13}): التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الأرشفة الإلكترونية و الحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

ج-الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتعزيز المساءلة والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

جدول (16)

نتائج اختبار تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي

قيمة f	اختبار T	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	الدلالة المعنوية sig	النتيجة
67.191	8.197	0.856	**0.781	0.610	0.000 ^b	قبول

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدو(16) دراسة لاختبار الحوكمة الإلكترونية (كمتغير مستقل)، على الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي المدونة بالجدول أن مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد، وهذا يوجب رفض فرض العدم ($H_0: \beta_1=0$) وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود دور معنوي ذو دلالة احصائية لبعء الحوكمة الإلكترونية (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد الإداري والمالي

التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الليبية

(كمتغير تابع)، ويعتبر النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويفسر جزء كبير من البيانات ويؤكد هذه النتيجة قيمة (F) البالغة (67.191)، وهي دالة معنوياً عند (0.000)، وان قيمة (T) التي بلغت (8.197)، دالة معنوياً عند (0.000)، مما يدل على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.781)، ويشير ذلك إلى أن هذا التأثير إيجابي وقوي، وقد كانت قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.856)، وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية)، يؤدي إلى التغير بمقدار (0.856) في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

أما القوة التفسيرية للمتغير R^2 فقد بلغت ($R^2 = 0.610$)، وهي قيمة معامل التحديد مما يعني أن التغير في المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) يفسر ما نسبته (61.0%) من التغير في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_{04}) وقبول الفرضية الفرعية البديلة (H_{14}): التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق الحوكمة الالكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية. د-الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق التحول الرقمي بأبعاده المستخدمة في هذه الدراسة والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

جدول (17)

نتائج اختبار تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة بين التحول الرقمي والحد من الفساد الإداري والمالي

قيمة f	اختبار T	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الدلالة المعنوية sig	النتيجة
57.800	7.603	1.056	0.757**	0.573	0.000 ^b	قبول

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدو(17) دراسة لاختبار التحول الرقمي (كمتغير مستقل)، على الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي المدونة بالجدول أن مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد، وهذا يوجب رفض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود دور معنوي ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد الإداري والمالي (كمتغير تابع)، ويعتبر النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويفسر جزء كبير من البيانات ويؤكد هذه النتيجة قيمة (F) البالغة (57.800)، وهي دالة معنوياً عند (0.000)، وان قيمة (T) التي بلغت (7.603)، دالة معنوياً عند (0.000)، مما يدل على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (التحول الرقمي) على المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.757)، ويشير ذلك إلى أن هذا التأثير إيجابي وقوي، وقد كانت قيمة معامل الانحدار B تساوي (1.056)، وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (التحول الرقمي)، يؤدي إلى التغير بمقدار (1.056) في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

أما القوة التفسيرية للمتغير R^2 فقد بلغت ($R^2 = 0.573$)، وهي قيمة معامل التحديد مما يعني أن التغير في المتغير المستقل (التحول الرقمي) يفسر ما نسبته (57.3%) من التغير في المتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي)، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية البديلة **NullHypothesis (H11)**: التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي بأبعاده (الشفافية الرقمية - الرقابة الالكترونية - الأرشفة الالكترونية - الحوكمة الالكترونية) والحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.

9.3 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- أن جميع أبعاد التحول الرقمي المستخدمة في الدراسة جاءت جميعها مرتفعة وكان في المرتبة الأولى لبعد "الأرشفة الإلكترونية" وبمتوسط بلغ (4.25)، ثم يليه بعد الشفافية الرقمية وبمتوسط قدره (4.18)، ثم جاء بعد "الرقابة الإلكترونية" بمتوسط قدره (4.14) ثم بعد الحوكمة الإلكترونية في المرتبة الرابعة وبمتوسط بلغ (3.88).
- 2- وجود مستوى مرتفع في تطبيق التحول الرقمي بالمؤسسات قيد الدراسة وذلك من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، حيث بلغ متوسط الاستجابة العام (4.11).
- 3- وجود مستوى مرتفع في الحد من الفساد الإداري والمالي، حيث بلغ متوسط الاستجابة العام (3.88).
- 4- وجود ارتباط موجب بين تعزيز الشفافية الرقمية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.648$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين.
- 5- وجود ارتباط موجب بين تطبيق الرقابة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.747$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين.
- 6- وجود ارتباط موجب بين تطبيق الأرشفة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.373$ وهو ارتباط متوسط في العلاقة بين المتغيرين.
- 7- وجود ارتباط موجب بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.781$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين.
- 8- تبين وجود ارتباط موجب بين تطبيق التحول الرقمي والحد من الفساد الإداري والمالي حيث كانت قيم معامل الارتباط $R = 0.757$ وهو ارتباط قوي في العلاقة بين المتغيرين.
- 9- خلصت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد التحول الرقمي كمتغيرات مستقلة في الحد من الفساد الإداري والمالي كمتغير تابع، وأن أي تغير في أبعاد التحول الرقمي يفسر ما نسبته 57.3% من التغير في مستوى الحد من الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات قيد الدراسة.

10.3 توصيات الدراسة

- 1- العمل على تعزيز مستوى الشفافية الرقمية في المؤسسات الليبية من خلال إتاحة المعلومات والبيانات الإدارية والمالية بصورة إلكترونية واضحة ومحدثة، بما يعزز الإفصاح والمساءلة ويحد من فرص ممارسة الفساد الإداري والمالي.
- 2- العمل على تطوير وتنفيذ أنظمة الرقابة الإلكترونية في المؤسسات الليبية وربطها بالأنظمة المالية والإدارية، بما يتيح المتابعة المستمرة للمعاملات واكتشاف التجاوزات والانحرافات المالية والإدارية والحد منها.
- 3- التوسع بشكل أكبر في تطبيق الأرشفة الإلكترونية للوثائق والسجلات الإدارية والمالية، مع ضمان أمنها وسلامتها وإمكانية تتبع عمليات الوصول والتعديل عليها، بما يقلل من احتمالات فقدان أو تزوير أو التلاعب بالمستندات.
- 4- التركيز على تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الليبية من خلال تطوير الأنظمة الرقمية التي تدعم المساءلة والمشاركة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي والحد من الفساد الإداري والمالي.
- 5- توصي الدراسة بالعمل على تعزيز توجه المؤسسات الليبية نحو التحول الرقمي المتكامل في مختلف العمليات والإجراءات الإدارية والمالية، بما يقلل من التدخلات البشرية والإجراءات الروتينية، ويرفع مستوى الرقابة والمساءلة، ويساهم في الحد من فرص وممارسات الفساد الإداري والمالي.

قائمة المراجع العربية

1. ابن حكومة، م. أ.، أعرج، ي. أ.، الزنداح، م.، الجربوع، ع. ف.، والحطاب الشيباني، س. أ. (2025). الخدمات الرقمية كمدخل لتعزيز الشفافية وتحقيق الاستدامة في الإدارة المحلية: دراسة ميدانية لعينة مختارة من البلديات الليبية .
2. حيدر، عادل رمضان (2023). أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية .
3. درباش، ف. ع. ح. (2025). أثر برامج التحول الرقمي على جودة اتخاذ القرار المبني على البيانات لدى القيادات الإدارية في المؤسسات الحكومية في مدينة سرت. مجلة البيان العلمية.
4. الساري، الطاهر أحمد خليفة (2025). دور التحول الرقمي في تطوير نظم الرقابة المالية بالقطاع العام الليبي: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة. مجلة الدراسات الاقتصادية .
5. شكشك، أسامة حسين (2022). الإدارة الإلكترونية وأثرها في تبسيط الإجراءات الإدارية: دراسة ميدانية على قطاع التربية والتعليم زليتن. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي.
6. شكشك، أسامة حسين (2022). الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية على مصنع البرج للإسمنت. مجلة البحوث الأكاديمية.
7. صالح، تقاحة علي (2026). التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام الليبي ودوره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على وزارة المالية والتخطيط في مدينة طبرق. مجلة العلوم الشاملة.
8. العبيدي، عادل عطية، ونجم، محمد (2025). التحول الرقمي كأحد آليات الحد من الفساد الإداري والمالي وتحديات تطبيقه في مصلحة الضرائب الليبية: دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب فرع بنغازي
9. عثمان، س. ع. أ.، وأبو الديار، م. ع. س. (2025). الدور المعدل لتطبيق التحول الرقمي بين القيادة الأخلاقية والحد من الفساد الإداري: دراسة تطبيقية على العاملين بالحكم المحلي بالدقهلية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.
10. العربي، خالد عبد القادر (2020). دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية.
11. فؤاد، ع. أ. (2023). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري. مجلة روح القوانين.
12. القطراني، خ. إ. (2020). المعوقات التي تحد من التحول نحو الإدارة الإلكترونية في هيئة الرقابة الإدارية: دراسة حالة بهيئة الرقابة الإدارية فرع إجدابيا. مجلة جامعة بنغازي العلمية.
13. القطراني، خ. إ.، وزهمول، خ. م. (2022). التحول نحو الإدارة الإلكترونية ودورها كعلاج للحد من الفساد الإداري: دراسة نظرية ميدانية بالتطبيق على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي. مجلة الدراسات الاقتصادية.
14. الماضي، يصغ رحيم رشيد (2024). دور الرقمنة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري: بحث استطلاعي تحليلي في دائرة الضرائب. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية .
15. المدني، محمود علي، والضباح، طارق صالح (2024). التحول الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة الدراسات الاجتماعية.
16. يوسف، م. س. ج.، فراج، س. س.، وعبد العال، ر. أ. (2023). تأثير سياسة التحول الرقمي والحوكمة في رفع كفاءة المؤسسات الحكومية والحد من الفساد الإداري: تجارب دولية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية